في الواقع لا في النصّ:
أيّ يسار، وأين، وأيّة سياساتٍ يساريّةٍ؟

□ ياسين الحاج صالح

لا يسع نقاشًا مثمرًا في شأن هويّة اليسار ودوره في العالم العربيّ اليوم أن يَغفل عن شيئين. **الأول** هو أنّ وراءنا تاريخًا يساريًا عريضًا، محليًا وعالميًا، انتهت صيغتُه الأبرزُ إلى إخفاقٍ فادحٍ وإلى هزيمةٍ أخلاقيّةٍ لا شكّ فيها قبل نحو عقدينِ من السنين. **والثاني** هو أنّ كلاً منا، عموم اليساريين العرب، ينطلق من موقعٍ محدّد، لا تكفي عبارةُ «العالم العربيّ» لتعريفه؛ ويعود ذلك إلى تعدّد الدول العربيّة، وتطوّرها غيرِ المتكافئ، والاختلافِ الكبيرِ في حقولها السياسيّة والإيديولوجية وفي المشكلات والتحدّيات التي تُطرح عليها.

فإذا اصطلحنا على أنّ «المسألة اليساريّة» هي جملةُ الأسئلة والقضايا التي يثيرها وضعُ اليسار في بلداننا اليوم، فلا غنى لأيّة مقاربةٍ نقديّةٍ لهذه المسألة من أن تكون مضاعفةً، أيْ «نقدًا مزدوجًا»: من جهة، للتجربة اليساريّة السابقة، الشيوعيّة، عتادًا إيديولوجيًا وفكريًا، وتشكّلاتٍ تنظيميّةً، وممارساتٍ سياسيّةً، ووعيًا ذاتيًا؛ ومن جهةٍ أخرى، للواقع المعايَن في بلداننا والعالم. فالحال أنّ من شأن نقدٍ يساريٍّ للواقع الحاليّ لا ينتقد الأدواتِ النقديّةَ الموروثةَ أن يكون ماضويًا، يطبِّق عتادًا وحساسيّةً قديمةً على أوضاعٍ متجدّدةٍ لا تكفّ عن التغيّر. وبالعكس، فإنّ من شأن الاكتفاء بنقد الشيوعيّة، أو التشكّك في كفاية أدواتها، من دون النظر في وقائع اليوم وصراعات الحاضر، أن يفضيَ إلى الانجراف السلبيّ في تيّار التحوّلات الجارية، التي تَجْمع بين الليبراليّة الاقتصاديّة والتسلّطيّة السياسيّة والتجزّؤ الاجتماعيّ.

ستحاول هذه المقالةُ، إذًا، ممارسةَ نقدٍ مزدوجٍ للواقع وللإيديولوجيا الشيوعيّة في الإطار السوريّ، من باب إكساب التحليل شيئًا من العيانيّة. اليسار السوريّ ليس هو موضوعَ النقاش هنا، غير أنّ سورية هي إطار الإحالة الواقعيّ للتقديرات الواردة فيه. وبينما يحاول هذا التناولُ أن يجْمع بين ملاحظة الواقع والتحليل النظريّ، فإنه أيضًا محصّلةُ تفاعلٍ شخصيّ مع مجال الوقائع المعنيّة، وصيغةُ انخراطٍ منحازةٌ وواعيةٌ لانحيازها في الصراع السياسيّ والإيديولوجيّ الجاري اليوم في البلاد. لذلك أحيل تكرارًا هنا على مقالاتٍ كتبتُها في السنوات القليلة السابقة.

في مجال الوقائع الأساسيّة

يَفوت المقارباتِ الشائعةَ التي تنسب نفسَها إلى اليسار في سورية اليومَ تَشكّلُ نظامٍ نخبويٍّ جديدٍ ثلاثيِّ الأجنحة، مكوّنٍ من: أ) نواة سياسيّة أمنيّة تستأثر بالسلطة العموميّة، ب) برجوازيّة جديدة امتيازيّة تشكّلتْ في كنف السلطة المحتكرة وجنت ثرواتِها المهولةَ بآليّات «تراكمٍ أوّليّ»،[1] ج) إيديولوجيين ومثقفين عضويين موزّعين بدورهم على تيّارين، تيّار إسلاميّ مستأنس سياسيًا ومحافظ اجتماعيًا ومتشدّد دينيًا، وتيّار علمانيّ ليبراليّ محافظ سياسيًا ومتشدّد إيديولوجيًا.

تدين قيادةُ هذا التشكل الجديد الثلاثيُّ الأجنحة بلا ريبٍ للجناح الأول، أي النواة السياسيّة الأمنيّة، خلافًا لما يفضّله نقدٌ يساريٌّ داجنٌ لا يرى غيرَ «فريقٍ اقتصاديّ» في الحكومة يصبّ عليه جامَ غضبه، ويثابر على كلام شيوعيٍّ تقليديّ عن الشأن الاقتصاديّ الاجتماعيّ، مدافعًا عن دور الدولة كمالك، ومندِّدًا بتحرير الاقتصاد وبالخصخصة، وواضعًا نمطَ إنتاج السلطة وممارستها خارج تحليله تمامًا. هذه شيوعيّة غير نقديّة، وقبل نقديّة، ومعلوم فوق ذلك أنها فاقدةٌ للاستقلال الفكريّ والسياسيّ.

في المقابل لا يطوِّر اليسارُ غيرُ الشيوعيّ، أو الناقدُ للشيوعيّة، وهو شيوعيٌّ سابقًا ومعارضٌ سياسيًا للنظام حاليًا، مقارباتٍ تحيط بالتحوّلات نفسها أو ترى التغيّراتِ الجوهريّةَ للبنية الاجتماعيّة في البلاد. يثابر المعارضون من هذا اليسار على تركيز انتقاداتهم على نمط ممارسة السلطة وحده، فتفوتهم التحوّلاتُ الاقتصاديّة، والتحالفاتُ الاجتماعيّةُ الجديدة، وتحوّلُ الجمهوريّة إلى «دولة سلطانيّة محْدثة،» والتجزّؤُ الاجتماعيُّ المتفاقم.

لا مجال هنا لتوسّعٍ شافٍ في أصل هذه الثنائيّة. نشير سريعًا إلى أنّ اليسار المستقلّ وجد نفسَه منذ سبعينيّات القرن الماضي مسوقًا إلى التركيز على مسألة الحريّات الديمقراطيّة، بالتوازي مع تفاقم الاستبداد الرسميّ، ومع تآزمِ

١ ـ تُنظر مقالتي: «في أصول نظام الاستثناء السوريّ: محاولة ماركسيّة،» جريدة **الحياة**، ٢٠٠٨/٣/٩.

وعقم ما كان يسمّيه ياسين الحافظ في حينه «الماركسيّة المُسَقْيَتة.» لبعض الوقت، وبتأثير فاعليّة الأصل اليساريّ، وبفعل حضور الشيوعيّة إيديولوجيّةً ومعسكرًا دوليًا، شكّلت الفكرةُ الديمقراطيّةُ نقطةَ توازن: بين بعدٍ اشتراكيّ موجّهٍ نحو المساواة الاجتماعيّة، وبعدٍ سوف يوصَف لاحقًا بالليبراليّ موجّهٍ نحو الحريّات وتقييد السلطة.

تُطلُّ الفكرةُ الديمقراطيّة تكوينيًا على أفقين: أفقٍ جمهوريّ وعامّيّ واشتراكيّ، وأفقٍ ليبراليّ ودستوريّ وفردانيّ. وهي تدافع عن سيادة الشعب والمساواة من جهة، وعن الحريّات وحكم القانون وتوازن السلطات من جهة أخرى.[1] غير أنه بعد انهيار الشيوعيّة عالميًا، وكان أكثرُ اليساريين السوريين المستقلّين في السجن وقتها، تضاءل المكوِّنُ الاشتراكيّ، وتضخّمَ المكوِّنُ الليبراليّ. وقد عزّزتْ ذلك سيكولوجيّةُ المعتقَل السياسيّ الذي عانى طويلاً غيابَ الحريّة، فكان طبيعيًا أن تَشْغل مسألةُ السلطة وحلّها الديمقراطيّ المفترض مركزَ اهتمامه. وساعد على ذلك أيضًا انقطاعٌ مديدٌ (جاوز عقدين من الزمان) عن النقاش السياسيّ الحيّ الذي يقرِّب المبادئَ النظريّةَ من النشاط العمليّ، ويقرِّب المفكّرين من المناضلين السياسيين. وفاقم ذلك كلَّه فقرُ الفكر السياسيّ في سورية، بتأثير الشحنة الكهربائيّة الشديدة، السارية في كلّ ما هو سياسيّ طوال عقدَي القرن العشرين الأخيرَيْن. وثمة بالطبع مفاعيلُ مناخ فكريّ ليبراليّ عالميّ، من النوع الذي لطالما كان قويَّ التأثير في «الإنتلجنسيا» العربيّة، والسوريّة منها طبعًا.

... حتى إذا هلّ القرنُ الجديد بانتقال السلطة في البلاد وفق الطريقة المعلومة، ثم بروز البرجوازيّة الجديدة الذي تكرّس رسميًا في مؤتمر حزب البعث صيفَ العام ٢٠٠٥، لم يكن لدى الطيف اليساريّ السوريّ شيئًا مهمّاً يقوله عن مصير كلٍّ من الجمهوريّة والاشتراكيّة.[2] وهذا يعطي فكرةً عن مدى أهميّة الفروق بين مختلف التيّارات الإيديولوجيّة في البلاد.

السنوات الأخيرة تُظهر عدمَ كفاية المقاربتين، الديمقراطيّة الليبراليّة والشيوعيّة التقليديّة. الأولى مشدودةُ النظر إلى الاستبداد الحكوميّ، فلا تكاد ترى التحوّلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة. والثانية تكاد لا ترى مسألةَ السلطة، فتخفى عنها الصفةُ السياسيّةُ للاقتصاد في سوريّة (ولكلّ اقتصاد)، وذلك وفقًا للمأثور الماركسيّ، أي ارتباطه بالطبقات والسيطرة الطبقيّة والسلطة السياسيّة. في المحصّلة، لدينا نقدٌ ليبراليّ سياسويّ، ونقدٌ شيوعيّ اقتصادويّ. وفي المحصّلة أيضًا نفتقر إلى رؤيةٍ وتحليلٍ شاملين لأوضاع البلاد. وهذا يعيدنا إلى الحاجة إلى نقدٍ مزدوج: نقدِ الواقع، ونقدِ نقدِهِ الشيوعيّ الذي لم يعد مؤهَّلاً لتطوير نقدٍ شاملٍ له. لكننا في حاجةٍ كذلك إلى نقد النقد الليبراليّ الذي نعْلم أنه وُلد في وسط المعارضة السياسيّة اليساريّة.

في نقد الشيوعيّة

تمدُّ الاقتصادويّةُ الشيوعيّةُ جذورَها في مفهوم للاشتراكيّة متمركزٍ حول المِلْكيّة، ساد حتى انهيار الشيوعيّة قبل عشرين عامًا. إجرائيًا، الاشتراكيّة، بحَسب هذا المفهوم، هي تأميمُ وسائل الإنتاج، أو تغييرُ ملْكيّتها لمصلحة الطبقة العاملة. وحيال هذا التقليص الإجرائيّ لم تُتح الماركسيّةُ اللينينيّةُ، التي كُرِّستْ عقيدةً مقدّسةً، فرصةً للتساؤل عمّا إذا كانت الاشتراكيّةُ نظامَ ملْكيّةٍ ماديّةٍ مساواتيًا، على ما كانت الحالُ في الاتحاد السوفييتيّ؛ أمْ هي ضربٌ من عدالةِ مالكين عامّةٍ، ماديّةٍ وسياسيّةٍ وثقافيّة، كما في الاشتراكيّات الديمقراطيّة الغنيّة في شمال أوروبا؛ أمْ أنها بالأحرى تملّكٌ اجتماعيٌّ عامّ للتغيير، بمعنى سيطرة عموم الناس على العمليّات الاقتصاديّة والسياسيّة والمعرفيّة التي تشكّل مجتمعاتِهم وتحرّكها.[3] من جهتنا، نتصوّر أنّ تملّكَ التغيير هو الأقربُ إلى المثال الأعلى الاشتراكيّ، إذ لا يكفي تغييرُ الملْكية أو «نزعُ مِلْكيّة نازعي المِلْكيّة،» بل المطلوب هو الهيمنةُ الاجتماعيّةُ على التغيير، أو سيطرةُ المجتمع على شروط حياته. بمعنًى آخر، لا يكفي الاشتراكُ في ملْكيّة الموارد الاجتماعيّة، بل ينبغي كذلك تملّكُ الدولة، أيْ مركّب أجهزة التحكّم السياسيّ الذي من شأن امتلاكه الخاصّ أو الحزبيّ أن يولّد لامبالاةً واغترابًا معمّميْن، وإنْ من وراء إيديولوجية مبالاةٍ كاذبة، على نحو ما كانت الشيوعيّةُ في اتحاد الجمهوريّات الاشتراكيّة السوفييتيّة.

لكنْ، عدا تملّك العمليّات السياسيّة والعمليّات الإنتاجيّة، يُفترض بمفهوم «تملّك التغيير» أن يحيل أيضًا على السيطرة الاجتماعيّة على عمليّات المعرفة وإنتاج

---

١ ـ يميّز الفيلسوفُ الأميركيّ ريتشارد رورتي، مستندًا إلى التراث السياسيّ لبلاده، بين مفهوم دستوريّ للديمقراطيّة، ومفهوم مساواتيّ لها. هي في الحالة الأولى نظامُ حكم، تكون السلطةُ فيه بيد مسؤولين تمّ انتخابُهم بحريّة؛ بينما تشير في الحالة الثانية إلى مثال اجتماعيّ ضامنٍ للمساواة في الفرص وموجّهٍ ضدّ التمييز الاجتماعيّ. راجع مقالته: «الديمقراطيّة والفلسفة،» مجلة **الفكر العربيّ المعاصر**، العدد ١٥١ ـ ١٥١، ربيع ٢٠١٠. تنظر أيضًا مقالتي: «وجهان اشتراكيّ وليبراليّ للنقد الديمقراطيّ،» **الحياة**، ٢٠٠٨/١/١٣.

٢ ـ الواقع أنّ برهان غليون تكلّم في كتاب حواريّ عن وضع الفكرة الاشتراكيّة العامّ، وعن صلتها الوثيقة بالديمقراطيّة، لكنْ ليس في سياق تحوّلات اقتصاديّة واجتماعيّة سوريّة كانت وقتها غيرَ ملحوظة، ولا في سياق تناول سياسة نخبة الحكم ووضع إيديولوجيّتها وهياكلها السياسيّة (**الخيار الديمقراطيّ في سوريّة**، إعداد وحوار لؤيّ حسين، الطبعة الأولى، دار بترا، دمشق، ٢٠٠٣، بخاصة ص ٩ ـ ٣٧). وعدا ذلك، لا شيء تقريبًا.

٣ ـ سبق أنْ ميّزتُ في هذا المنبر بين تغيير الملْكيّة وتملّك التغيير؛ راجع: الآداب، العدد ٢٠٠٥/٢/١، ملفّ «الشيوعيّة العربيّة بين الواقع والمرتجى.»

اليسار نشاط، وروح فتيّة... وليس أفكارًا أو مواقفَ وعقلاً فقط.

المعلومات، أيْ على كلّ ما يتّصل بالاستيعاب المعرفيّ للحياة الاجتماعيّة. وهذا يصطدم فورًا مع تصوّرٍ مفادُه أنّ المعرفة الصحيحة مذخورةٌ في مذهبٍ بعينه أو في فكرٍ متفوّقٍ على غيره، لكونه يحتكر وحده صفةَ العِلْميّة. ليس من المثال الاشتراكيّ في شيء أن تُحصَرَ الحقيقةُ في جسمٍ محدّدٍ من المعارف يسوّغ لمالكيه أن يحوزوا سلطةً على غيرهم بفضل امتلاكهم له.

هناك صلةٌ عميقة، فيما نرى، بين تصوّر الاشتراكيّة كنظام ملْكيّة، وبين خصخصة الدولة وامتلاكها حزبيًا، وبين خصخصة الحقيقة وامتلاكها مذهبيًا. وتتمثّل هذه الصلة في التمركز حول الملْكيّة. فإذا كان المثالُ الاشتراكيّ، الذي يكثّفه تعبيرُ «تملّك التغيير،» هو ما يعرّف اليسارَ، فإنّه يتعيّن تمييزُ اليسار بكثرةٍ من الممارسات النقديّة والاحتجاجيّة والانشقاقيّة، ومن صيغ التعاون والتنظيم، لا بمذهبٍ كلّيّ تتمركز الحقيقةُ فيه، أو بتنظيمٍ واحدٍ قد يسمّى شيوعيًا أو لينينيًا. كثرة الممارسات تلك قد تتقارب وتتقاطع، لكنها لا تشكّل معسكرًا أو حزبًا واحدًا. فليس اليسار حزبًا سياسيًا، ولا التوجّهُ اليساريّ مذهبًا أو إيديولوجيّةً بعينها. إنّ تملّك التغيير فعلُ مقاومةٍ وكفاح، وليس نظامًا قانونيًا أو جهازًا سياسيًا أو «نمطَ إنتاج.»

إنّ نقد المذهبيّة الماركسيّة والشيوعيّة أساسيّ من وجهة نظر إعادة التفكير في مفهوم اليسار وهويّته. ذلك أنّ موقفنا سيكون متهافتًا حين ننتقد الدورَ القياديّ الذي يمنحه حزبٌ لنفسه، ونسكت على الدور القياديّ لنظريّةٍ معيّنةٍ أو جسمٍ محدّدٍ من المعارف في تشكيل وعينا والوعي العامّ. إنّ في وسع السلطة المرجعيّة أن تكون مستبدّةً مثل السلطة السياسيّة أو أكثرَ استبدادًا؛ فإذا زالت السلطةُ السياسيّة الاستبداديّة وظلّ دستورُ السلطة المرجعيّة من دون تغيير، بقي مفتوحًا بابُ ترقّب حكمٍ استبداديٍّ جديد.

على أنّ النقد الفعّال للمذهبيّة ليس ذاك الذي يُنوّه بالانفتاح الفكريّ والروح النقديّة، بل الذي يقابل المذهبيّةَ بالروح المتوثّبة، بانفعالٍ مختلفٍ وأكثر إقبالاً على الحياة، بحساسيّةٍ مغايرة، مُحِبّةٍ وشجاعة. اليسار نشاطٌ، وروحٌ فتيّة، وانفتاحٌ على فوضى الحياة وتدفّقها المتجدّد دومًا، وليس أفكارًا ومواقفَ وعقلاً فقط.

في هذا أيضًا لا نسجّل فروقًا ذاتَ قيمةٍ بين التيّارات الإيديولوجيّة السوريّة المتحدّرة من الجذع الشيوعيّ. وإنْ وُجدتْ فهي ليست في صالح الشيوعيين.

١ ـ لكنْ ينبغي أن يُفهم هذا الاستدراكُ على نحوٍ ما يُفهم دفاعُ اليساريين عن دورٍ أوسع للدولة في الاقتصاد اليوم رغم تحفّظهم المبدئيّ عنها وتطلّعهم إلى زوالها. في الظروف العيانيّة المعاصرة يمكّن الدولةَ أن تحمي القطاعاتِ الأضعفَ اجتماعيًا من الفعل المفقر والمهمّش لآليّات السوق العمياء. لا يعني هذا بحال أنّ اليسار دولتيّ مفهوميًا وحتمًا.

من هذا المنظور ليست الماركسيّة هي الشيء المهمّ، بل الكفاح اليساريّ. إننا هنا ندافع عن فصل اليسار عن الماركسيّة، أو فكّ الارتباط بينهما. فاليسار عملٌ مفتوح، والماركسيّة مذهبٌ أو نظامٌ مغلق. يستطيع ماركسيون أو منسوبون إلى الماركسيّة أن يقولوا إنّ الماركسيّة مفتوحة، وإنّ في تصرّفها منهجًا يَضْمن انفتاحَها الدائم، اسمُه «الماديّة الجدليّة.» غير أنّ هذا تقريرٌ تحكّميّ، لا سندَ عقليًا أو تاريخيًا له.

لكننا، في الوضع العيانيّ لثقافتنا والتفكير النقديّ فيها، وهو وضعٌ متّسمٌ بضعف التيّارات النقديّة والتحرريّة، نجد في الاتجاهات الأكثر نقديّةً داخل التفكير الماركسيّ سندًا واقعيًا لتنشيط التفكير والحساسيّة والكفاح اليساريّ في الإطار العربيّ. العلاقة هنا مع الماركسيّة علاقةُ تحالفٍ وملاءمةٍ جائزة، لا علاقة مفهوميّة ضروريّة منطقيًا تقضي بألاّ يكون اليسارُ إلا ماركسيًا. ويعزّز فرصَ العلاقة الجائزة تلك وجودُ تراث كفاحٍ ماركسيّ فعليّ، سوريًا وعربيًا.[1]

نضيف أيضًا أنّ الماركسيّة التي يمكن أن تكون سندًا لنشاطٍ يساريّ هي التحليلُ الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ الماركسيّ، وليست بأيّ حال «الفلسفة الماركسيّة» و«الجدل الماديّ.»

في نقد ليبراليّتنا

وُلدت الليبراليّة في سورية في أوساط اليسار الشيوعيّ، لا في بيئة الطبقات والقوى الاجتماعيّة. ويعود ذلك إلى أنّ الاشتراكيّة البعثيّة قلّصتْ، إلى حينٍ، الفوارقَ الطبقيّةَ الماديّةَ، وعزلتْ، في كلّ الأحيان، ما يُحتمل أنه بقي منها عن السياسة والفضاء العامّ (المغلَق والمحتكَر). فكان أن حلّت محلّ تلك الفوارق الطبقيّة التمايزاتُ السياسيّةُ والفوارقُ الإيديولوجيّة، على نحو ما جرى في المعسكر الشيوعيّ أيضًا، وكذلك لأنّ الطيف اليساريّ الشيوعيّ كان طوال ستينيّات القرن العشرين وسبعينيّاته (وربما طوال بعض من ثمانينيّاته) مهيمنًا ثقافيًا وعنوانًا للحداثة الفكريّة والثقافيّة، انضوى تحت لوائه حشدٌ متنوّعٌ، يتوزّع اليوم على كامل الطيف الإيديولوجيّ، بما في ذلك من نزعاتٍ نخبويّةٍ يمينيّةٍ وأرستقراطيّةٍ معاديةٍ للعامّة، ونزعاتٍ إسلاميّةٍ وقوميّةٍ متشدّدة، فضلاً عن نزعاتٍ غربويّة وأميركانيّة أكثر تطرّفًا، ونزعاتٍ ستالينيّة مع تناسخاتها.

بيْد أنّ مفهوم «الليبراليّة» قلّما استُخدم حتى سنواتٍ خلت. ففيما عدا اهتمام ياسين الحافظ في أواسط سبعينيّات القرن العشرين بـ «اللحظة الليبراليّة» المفقودة في التطوّر السياسيّ والاجتماعيّ الاقتصاديّ العربيّ،[1] بقي مدركُ الليبراليّة خارج التفكير اليساريّ. لكنْ في وقتٍ متأخّرٍ من الثمانينيّات عرّف إلياس مرقص الديمقراطيّة بأنها الليبراليّة + مفهوم الشعب. ومع ذلك يصْعب القولُ إنه برز مثقفون ليبراليون أو تيّارٌ ليبراليّ حقيقيّ في سورية في أيّ وقت. لقد كانت ليبراليّتنا «موضوعيّة،»[2] مبطّنةً في المطالب الديمقراطيّة.

غير أنّ انهيار الاتحاد السوفييتيّ ومعسكره الاشتراكيّ أدخل اليسارَ الشيوعيَّ المستقلَّ في أزمةٍ فكريّةٍ عميقة، ما كان لَها إلاّ أن تتفاقم لكون أكثر المعنيين وقتها في السجون. ولقد حصلتْ تغيّراتٌ كبرى من دون أن يجري تفاعلٌ فكريٌّ معها كان من شأنه أن يوفّر قدرًا من تغطيةٍ فكريّةٍ وثقافيّةٍ لها.

وعلى خلفيّة الأزمة المركّبة هذه، ينبغي أن يكون مفهومًا جدًا أنّ أولَ فرصةٍ تماثلٍ (معافاة) للعمل العامّ تسنّت للسوريين («ربيع دمشق» ٢٠٠١ ـ ٢٠٠١) وعت نفسَها، بصورةٍ أساسيّة، بمفردات «المجتمع المدنيّ وحقوق الإنسان والحريّات العامة.» وجسّدت «المنتديات» آنذاك التقاءَ حاجتين أساسيتين: حريّة الكلام وحريّة التجمّع، أيْ ما يضع مجتمعًا ما على «خطّ الفقر السياسيّ.»[3] فإنْ لم يكن الإفقارُ السياسيّ الجائر الذي تعرّض له المجتمعُ السوريّ أوْلى بالمعالجة من إفقاره الماديّ، فبالتأكيد ما كان للإفقار الأخير أن يبلغ حدودَه الحاليّة في شروط فقر سياسيّ أقلّ قسوة.[4] وعلى كلّ حال، لا مجال لمقاومة هذا في ظلّ العيش «على الحديدة» سياسيًا.

في المحصّلة يخْطئ كثيرًا من يرى في مدركات «المجتمع المدنيّ وحقوق الإنسان والحريّات العامة» عناوينَ لتيّارٍ ليبراليّ واعٍ بذاته. ويخْطئ كثيرًا مَن يأخذ على المثقفين والناشطين السوريين أنهم لا يحيطون بأصول مفهوم «المجتمع المدنيّ» وأدواره[5] ولا يتبيّن الوظيفةَ الديمقراطيّةَ والتحرريّةَ لهذه المدركات في الاستحواذ على السياسة وتوسيعِ الساحة السياسيّة الضيّقة في البلاد

---

١ ـ من مقدّمة عبد الإله بلقزيز لـ **الأعمال الكاملة لياسين الحافظ** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ط ١، ٢٠٠٥)، ص ٣٠.

٢ ـ الواقع أنه ظهرتْ بعد العام ٢٠٠٣ مجموعاتٌ نسبتْ نفسَها إلى الليبراليّة، لكنها ليست من الجذع اليساريّ القديم، وتشترك في أنها قريبة سياسيًا إلى النظام وبرجوازيّته الجديدة. تراجع مقالتي: «بين ليبراليتين في سوريا: 'ليبراليّة موضوعيّة' بلا وعي ذاتيّ، و'ليبرالية ذاتيّة' بلا شروط موضوعيّة،» وهي متاحة على الرابط: http://www.yalhajsaleh.com/2009/12/blog-post_8670.html

٣ ـ تراجع مقالتي: «في مفهوم خطّ الفقر السياسيّ،» **الحياة**، ٢٠٠٤/١٢/١٥.

٤ ـ في دراسةٍ رعتها الأممُ المتحدة عام ٢٠٠٤ تبيّن أنّ نسبة مَن يعيشون دون خطّ الفقر الأدنى (أيْ أقلّ من دولار أميركيّ واحد في اليوم) تقارب ١١٪ من السكان، ومن يعيشون دون خطّ الفقر الأعلى (أي دولارين يوميًا) حوالى ٣١٪. الأرقام اليوم أعلى بلا ريب. عدد السكان اليوم نحو ٢٣ مليونًا.

٥ ـ على ما استطاع عزمي بشارة قوله في التلفزيون السوريّ عام ٢٠٠١، وكذلك عزيز العظمة وفيصل درّاج في مقالة لهما في جريدة **الحياة** في ٢٠٠١/٦/٢٩.

اليسار يكون أصلحَ ما يمكن حين نكون في «وضعيّةٍ يساريّة»
تَشْغل المسألةُ الاجتماعيّةُ فيها مركزَ ثقل العمل العامّ أو تتصدّر أجندتَه

ودورها في النقد السياسيّ.

وإنه لذو دلالةٍ أنه لم تبرز وقتَ ذلك الحراك لغاتٌ أخرى أبدًا. ولم يَستعدْ أحدٌ اللغةَ الشيوعيّة، ويبدو لي أنها لم تُستعدْ لاحقًا، عام ٢٠٠٧، وما بعده بخاصّةٍ، إلاّ من باب التمايز ضمن الطيف المعارض، أيْ لإشباع مطلب الهويّة الخاصة، لا لتحليل الواقع وبلورة سياساتٍ ملائمةٍ فيه. لم يطوِّر المنسوبون إلى الشيوعيّة والماركسيّة أيّة تحليلاتٍ شاملةٍ لتطوّر المجتمع والدولة والاقتصاد والرأسماليّة في سورية. أبدًا.

بفعل الإفقار السياسيّ الحادّ الذي كان المجتمعُ السوريُّ ضحيّته، حازت المقارباتُ الديمقراطيّةُ المتمحورةُ حول المطالب الخاصّة بالحريّات وحكم القانون قيمةً تحرريّة منذ أواسط سبعينيّات القرن الماضي لم تحزْها أيّةُ مقارباتٍ أخرى. لكنّ البيئة السياسيّة والاجتماعيّة الاقتصاديّة السوريّة تتغيّر اليوم بتسارعٍ يُلزم بإصلاح التفكير والسياسة الديمقراطيّة. فالفراغُ الفكريّ وقوةُ العطالة قد ساقا الفكرةَ الديمقراطيّة نحو صيغٍ حقوقويّةٍ وسياسويّةٍ ليبراليّة، في أوساطٍ حَبَسَها تعطّلُ التمايزات الطبقيّة في إطارٍ إنتلجنسيّ أساسًا، مفصولٍ عن القوى الاجتماعيّة الجديدة بحواجزِ العزل السياسيّ والأمنيّ والجيليّ.(١)

الشيء الذي لا يكفي تبيّنُه اليوم، بل تتعيّن إعادةُ بناء السياسة الديمقراطيّة عليه، هو التغيّراتُ الاقتصاديّةُ والاجتماعيّةُ الجديدة، المترتّبةُ بخاصةٍ على لبرلة الاقتصاد وهيمنة البرجوازيين الجدد، وظهورُ تنويعةٍ من الليبراليّة التسلطيّة النخبويّة جدًا واليمينيّة جدًا والمقرّبة من السلطات جدًا ولا تبالي بالمبادئ الليبراليّة من حريّاتٍ ودستورٍ وتقييدٍ للسلطة. هذا يُلزم بإفساح مجالٍ أوسع في تصوّر البُعد الاشتراكيّ لتصور الديمقراطيّة، الذي كان سقوطُ الاشتراكيّة السوفييتيّة قد أتى عليه. ومع ارتفاع معدّل الفقر والهامشيّة والبطالة، ممّا هو من المترتّبات المعتادة على تحرير الاقتصاد، تغدو المقاربةُ الديمقراطيّةُ الموروثة أحاديّةَ الجانب أو ليبراليّةً محضًا إنْ هي لم تتّسع لاستيعاب هذه التطوّرات.

يتحتّم أن نتّجه اليوم في اتجاهٍ معاكسٍ للذي سرنا عليه قبل نحو ٣٥ عامًا. وفي هذا الاتجاه تمكن إعادةُ بناء الطرح اليساريّ، وعلى أرضيّة معلوماتٍ ومعطياتٍ موثوقةٍ لا يصعب توفّرُها اليوم بفضل وسائل الاتصال الجديدة. معرفيًا، اليسار حليفُ الوقائع والمعلومات الكثيرة، لا حليفُ المضاربات الإيديولوجيّة العريضة.

وفي هذا الاتجاه فقط قد يمكن بناءُ تحليلٍ شاملٍ للواقع تمييزًا من تحليلاتٍ جزئيّةٍ تعزل الاقتصادَ عن السياسة، والدينَ عن الدولة، والخارجَ عن الداخل؛ فلا تتشكّل حول كلٍّ منها غيرُ إيديولوجيّاتٍ جزئيّةٍ تسهم في تعميم التجزّؤ الاجتماعيّ والثقافيّ المتنامي في المجتمع السوريّ اليوم. والحال أنّ يسارَ الأمر الواقع ليس غيرَ مؤهّلٍ للاعتراض على التجزّؤ السائر فحسب، بل هو مندرجٌ فيه بكلّ راحة بالٍ أيضًا، يخوض من موقعه الصغير معركةً ليست له ضدّ أشباهه. وهذا من شأنه إدخالُ البهجة على قلوب الممسكين بأزمّة السلطة والثروة في البلد.

خلاصة وآفاق

ماذا يمكن أن يُستخلص من هذا التحليل المجمل؟

قبل كلّ شيء، يُستخلص أنّ مواقعَ أيّ فاعلين عامّين محتملين، وأدوارَهم، تتحدّد ضمن حقلٍ سياسيّ ملموس، وفي إطار استقطاباتٍ وصراعاتٍ فعليّة. فليست كلُّ المواقع ضمن هذا الحقل تتيح إحاطةً أوسعَ وأشملَ بالمشكلات الاجتماعيّة والوطنيّة، ولا يتحدّد موقعُ اليسار ضمنه بهويّةٍ محدّدةٍ إيديولوجيًا، بل بموقعه الفعليّ في خريطة الصراعات الجارية. و«القوانين العامة» لتطوّر الحقل السياسيّ في سورية يحدّدها الموقعُ الهائلُ الذي يَشغله نظامُ الحكم ضمنه. وهذا يتسبّب في أن تَشغل قضايا الحريّات العامة وحكم القانون مكانةً كبيرة. لكنْ في السنوات الأخيرة، وتحت تأثير لبرلة الاقتصاد، تظهر أشكالٌ من السلطة الطبقيّة مندمجة مع سلطة الدولة، بما يُلزم بإعادة بناء السياسيّة اليساريّة حول هذا التحوّل. وهذا يوجب انشغالاً أوسع بـ «المسألة الاجتماعيّة،» وإحياءَ المكوّن الاشتراكيّ في الفكرة الديمقراطيّة.

وضمن الحقل السياسيّ السوريّ لدينا استقطابان آخران يزيدان التحليلَ تعقيدًا: الأول هو حول جملة القضايا والصراعات المتصلة بالمسألة الفلسطينيّة، والمشكلة الإسرائيليّة، والهيمنة الأميركيّة، أيْ ما كان يُسمّى من قبل «المسألة القوميّة»؛ والثاني هو حول الصراعات والتوتّرات المتصلة بالدين، وعلاقاته

---

١ ـ أتجنّب عامدًا التعيينَ لاعتبارات ذات صلة بالتكوين المستقطب بشدة راهنًا للحقل السياسيّ والإيديولوجيّ السوريّ. ويؤمل أن أتمكّن يومًا من إنجاز بحث مفصّل عن مسارات الطيف اليساريّ السوريّ خلال العشريّة الماضية.

بالدولة والقانون والتعليم والثقافة، أي المسألة الدينيّة.

فإذا كانت النواةُ الدلاليّةُ الأساسيّة لمفهوم اليسار تحيل على «المسألة الاجتماعيّة،» فماذا يُحتمل أن يكون حالُ الهويّة ودورُ اليساريين في حقلٍ سياسيّ تَحْضر فيه ثلاثُ مسائل كبرى إضافيّة؟ وهل من معادلةٍ ذهبيّةٍ تمكّن بلورتُها لربط المسائل الاجتماعيّة والسياسيّة والقوميّة والدينيّة بحيث يكون الكائنُ اليساريُّ في أحسن تقويم؟

هذا غيرُ ميسور فيما نرى. اليسار يكون أصلحَ ما يمكن حين نكون في «وضعيّةٍ يساريّة،» تَشْغل المسألةُ الاجتماعيّةُ فيها مركزَ ثقل العمل العامّ أو تتصدّر أجندتَه. حين تكون تلك المسألة ثُلث المشكلات أو رُبعَها، يتأثّر وضوحُ الفاعليّة اليساريّة، ويتراجع النجوعُ التحليليّ والسياسي لثنائيّة يسار/يمين. وبينما لا يستطيع أيٌّ من اليساريين المحتملين أن ينأوْا بأنفسهم عن مشكلاتٍ عامةٍ أيًا تكن بذريعة اختصاصهم بالمسألة الاجتماعيّة، فإنه ليس من حظّهم الطيّب حضورُ مشكلاتٍ أخرى، لا بدّ أن تتحكّم بوجهة يساريّتهم ومضمونِها والحيّزِ الذي يشغلونه في الحياة العامّة في بلدانهم والمحصول المحتمل لعملهم. لا يكفي القول إنّ اليسار ديمقراطيّ حتمًا، وقوميّ حتمًا، وعلمانيّ حتمًا، فوق كونه اشتراكيًا طبعًا. ففي النشاط العمليّ في بلداننا، يحصل أن تتعارض مقتضياتُ الاشتراكيّة مع مقتضيات الديمقراطيّة، وموجباتُ هذه مع موجبات العلمانيّة، وموجباتُ العلمانيّة مع اعتبارات وطنيّة أو «قوميّة» قد تضع اليساريين المفترضين في مواقع قريبةٍ من مواقع إسلاميين. هنا أيضًا ليس ثمة مفتاحٌ ذهبيّ لسياسةٍ يساريّةٍ متّسقةٍ حيال هذه المشكلات معًا.

ما نستخلصه من ذلك أنّ السياسة اليساريّة سياسةٌ مثل غيرها من السياسات، لا تتوفّر على ضماناتٍ أكثر من غيرها لأن تكون السياسةَ الأنجعَ. وإنه لمن الانتهازيّة المميّزة لأصحاب العقائد جميعًا أن تمارسَ السياسةُ وراء ظهر العقيدة، وأن تُرفع العقيدةُ فوق رأس السياسة.

وفي هذا الشأن نرى أنّ فرصة قيام سياساتٍ أقلّ تخبّطًا وانتهازيّةً قد تكون أكبرَ بقدْر ما تكون الثقافةُ ناهضةً مزدهرة. فالثقافة مجالٌ عامّ، وهي أحدُ أسس قيام إجماعاتٍ عامةٍ تحدّ من الميل الانقساميّ الكامنِ في كلّ المجتمعات، والناشطِ في مجتمعاتنا هذه الأيّام. وفي غياب الثقافة، فإنّ اليسار معرّضٌ لأن يكون إيديولوجيّةً فقيرةً، مثلَ غيرها أو أفقر. وقولُ ذلك ضروريٌّ لأننا نلحظ انبعاثَ عادةٍ يساريّةٍ سيّئة، بقدْر ما هي عريقة، تشبه كثيرًا عقيدةَ البراء والولاء السلفيّة، وتقضي بأنّ أيّ يساريّ أقربُ إليّ، مهما يكن غثًّا رثًّا، من غير اليساريّ، ولو كان نجيب محفوظ. هذا عمى وعصبويّة! وبمناسبته نتساءل عمّا إذا لم تكن لدينا مشكلة ثقافيّة تضاف إلى المشكلات الاجتماعيّة والسياسيّة والقوميّة والدينيّة.

ختامًا يبدو أنّ هناك اليوم موجةَ تعافٍ عالميّةً لليسار، تتمثّل في ازدهار التفكير النقديّ المنخرط اجتماعيًا، وفي الأنشطة الاحتجاجيّة، وفي العودة إلى مساءلة الرأسماليّة. قد لا تتيح لنا نوعيّةُ مشكلاتنا العامّة أن نعاصر هذه الموجة، إلا أننا نكون معاصرين لمشكلاتنا بقدْر ما نحرص على الروح النقديّة والانخراط في صراعات اليوم في مجتمعاتنا، ونتجنّب بخاصةٍ الدخولَ في الأزقّة المسدودة للمعتقديّة والحزبيّة الضيّقة.

دمشق

ياسين الحاج صالح
كاتب من سوريا ومراسل الآداب فيها.